

جامعة أحمد زبانة – غليزان-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

تخصص علوم الإعلام والاتصال

محاضرات في مقياس القضايا الوطنية والدولية الراهنة / السنة 02 ليسانس

أ. صابر نصر الدين عبد السلام

الإيميل: n.Saber@univ-boumerdes.dz

السنة الجامعية: 2022-2021

المحاضرة الثالثة: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (2000-2022)

عرف الإقتصاد الجزائري مرحلتين، المرحلة الأولى هي الفترة الممتدة من 1962 إلى 1989 (فترة الإقتصاد الموجه الإشتراكي)، أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة الإقتصاد الحر (الرأسمالي) وهي الفترة الممتدة من 1989 إلى اليوم، وإن كان الإقتصاد الجزائري إقتصاداً هجين فهو مزيج بين الإشتراكية والرأسمالية، إذ حافظت الدولة على هيمنتها في القطاعات الحيوية كالمحروقات والغاز والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية... إلخ، وفي نفس الوقت فتحت المجال للخصوصية وإنشاء المشاريع الخاصة ذات الأهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني.

لن نخوض في المرحلة الأولى بحكم أن محاضرتنا تنطلق من سنة 2000 إلى اليوم، لذلك سنكتفي ببعض الإصلاحات المهمة التي عرفت الجزائر بعد الخروج من نفق الأزمة الأمنية والسياسية والإقتصادية سنة 1999.

أولاً: برامج إعادة التوازنات للإقتصاد الوطني

إذن بهدف إنعاش ودعم النمو الإقتصادي بعد الإستقرار في الأوضاع الأمنية وفي أسعار النفط، باشرت الجزائر جملةً من الإصلاحات الإقتصادية خُصصت لها مبالغ ضخمة سنحاول تناولها في الأسطر الموالية.

1. برنامج الإنعاش الإقتصادي: (2001-2004)

قُدِّرَ غلافه المالي بحوالي 1216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار، وُجِّهت للقطاعات التالية:

- الأشغال العمومية الكبرى والهيكل القاعدية.
- التنمية المحلية والبشرية.
- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل... إلخ.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)

سمي كذلك بالمخطط الخماسي الأول، قدرت قيمته المالية بـ: 4202.7 مليار دج، وُجِّهت لـ:

- تطوير قطاع الخدمات.
- تطوير الموارد البشرية وتحسين المستوى المعيشي للسكان.
- تطوير الهياكل القاعدية بالإضافة إلى دعم التنمية الإقتصادية.
- تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

سمي كذلك بالبرنامج الخماسي الثاني، جاء في إطار إستكمال البرامج التنموية التي إنطلقت منذ سنة 2001، تعتبر تكلفته الأعلى ضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية، إذ قُدرت قيمته بحوالي 21 214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار، مس بالأساس المجالات التالية:

- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في مشاريع السكك والطرق وخدمات التزود بالمياه.
- القضاء على البطالة بخلق حوال 03 ملايين منصب عمل.
- تنمية الموارد البشرية، وتحسين ظروف معيشة المناطق الريفية.
- تحديث منظومة التعليم الوطنية وتعبئة التكنولوجيات لتطوير البحث العلمي.
- تنشيط الإستثمارات المحلية والأجنبية.
- برامج التنمية الفلاحية والأمن الغذائي.
- الإستغلال المباشر والفعال للموارد الطاقوية والمنجمية بتثمينها.

وبفضل هذه البرامج تمكنت الجزائر من تحقيق قفزة نوعية بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل سنة 2000، خاصة مع التحسن في أسعار النفط، والتحسين الملحوظ كذلك في مشاريع البنى التحتية والنقل وإستقرار الأوضاع الإجتماعية والأمنية، ناهيك عن زيادة مساهمات القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة من خلال إستحداث مناصب الشغل والقضاء على البطالة.

4. الصناديق الخاصة:

تهدف الصناديق الخاصة إلى تحقيق سياسة التوازن الجهوي بين مختلف المناطق عبر ولايات الوطن، ومن هذه الصناديق نجد: صندوق الهضاب، صندوق الجنوب، صندوق الكوارث الطبيعية، الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وخصصت لهذه الصناديق قِيَمٌ مالية ضخمة تقدر بالملايير.

ثانيا: المخططات والبرامج التنموية المحلية

إضافةً إلى هذه البرامج، وضعت الدولة جملةً من المخططات وبرامج التنمية المحلية نذكر مثلاً:

1. المخططات البلدية للتنمية (PCD): (Les plans communal pour développement)

تم إستحداث المخطط سنة 1973 بموجب المرسوم رقم 136/73، وعُرف بأنه: " مجموعة الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات الإقليمية (المحلية) بتقرير وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية". يتم إعداده من طرف المجلس الشعبي البلدي تماشياً مع المخطط الوطني للتنمية والتنمية المستدامة للإقليم، وكذا المخططات القطاعية.

تحمل هذه المخططات العديد من الأبعاد التنموية، كونها تسمح بتجسيد سياسة اللامركزية الإدارية لأن إعدادها يتم من طرف المجلس الشعبي البلدي، كما أنها تضيي نوع من الحرية على التسيير المحلي فهي تسمح للأخير بتجسيد المشاريع الاقتصادية والإجتماعية على مستوى البلدية وسد إحتياجاتها في مجال الفلاحة، الري، المنشآت الاقتصادية، الإجتماعية، الإدارية، البيئية، الصحية...إلخ.

جدول رقم (03) يوضح نصيب المخططات البلدية للتنمية (PCD) من الميزانية العامة للدولة

الوحدة: دج

السنة المالية:	قانون ضبط الميزانية رقم:	رقم الجريدة الرسمية:	نصيب المخططات البلدية للتنمية (PCD) من الميزانية العامة للدولة
2010	04/13	12	60.000.000.000.00
2011	02/14	07	86.075.000.000.00
2012	07/15	18	94.135.107.000.00
2013	08/16	46	40.000.000.000.00
2014	08/17	21	65.000.000.000.00
2015	03/18	24	100.000.000.000.00
2016	01/19	04	60.000.000.000.00
2017	08/20	39	35.000.000.000.00
2018	01/21	11	100.540.798.000.00

المصدر: من إعداد الأستاذ بالإعتماد على موقع (مجلس المحاسبة، 2021)

2. البرامج القطاعية للتنمية (PSD): (Les projet sectoriel pour développement)

تتكفل المصالح الولائية وعلى رأسها الوالي -الذي تسجل بإسمه- بإعداد وتنفيذ هذه البرامج بالتنسيق مع المصالح المركزية ومختلف القطاعات حسب الإختصاص، وهي عبارة عن برامج تشمل مختلف قطاعات النشاط الكبرى كالبنى التحتية والخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

رُصدت للبرامج القطاعية كذلك مبالغ ضخمة بهدف سد حاجات الولاية في مختلف المجالات.

مفارقات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر:

على العموم، ساهمت جل هذه الإصلاحات في إحداث طفرة نوعية في وضعية الإقتصاد الجزائري بالمقارنة مع ما كان عليه سنة 2000 بعد أن خرج الأخير منهكاً بفعل الأزمة الأمنية والسياسية والإقتصادية. غير أن هناك العديد من المؤشرات السلبية التي توحى بضعف الإقتصاد الجزائري خاصة بعد الأزمة الصحية وبفعل الإنخفاض في أسعار النفط مؤخراً.

1. مؤشر الميزان التجاري:

لو ندقق مثلاً في الميزان التجاري للجزائر نجد أن الصادرات أقل من الواردات، أي أنها دولة تستورد أكثر مما تصدر، كما أن 90% من صادراتها هي من المحروقات في شكلها الخام، والأخيرة أصبحت غير مستقرة في ظل الصراعات الدولية والإقليمية التي عرفتها العشرية الأخيرة، ومع إلزام الدولة بالطابع الإجتماعي التضامني في ظل أزمة كوفيد 19، وإلتزامها أيضاً بالرعاية الصحية للمواطنين مجاناً في خضم هذه الأزمة، أثر ذلك على نفقاتها التي وُجهت معظمها للقطاع الصحي.

2. مؤشر البطالة:

أصبح شبح البطالة يهدد الإستقرار الإجتماعي للدولة، والتي بلغت حسب بعض الإحصائيات حوالي 11.5% سنة 2022، ما يحتم على الحكومة التفكير في حلول جديدة للتخفيض منها في القريب العاجل.

3. مؤشر العملة الوطنية:

العملة الجزائرية تراجعت مؤخراً تراجعاً ملحوظاً مقارنة بدول عربية وأجنبية خاصة بالنسبة للأورو والدولار، إذ بلغت قيمة 01 دولار أمريكي ما يقارب 142 دينار جزائري مؤخراً سنة 2022.

4. مؤشر القدرة الشرائية:

شهدت الفترة الأخيرة تدهوراً حاداً في القدرة الشرائية للمواطنين، فتراجع الأخيرة يعتبر مؤشراً على تراجع الإنتاج خاصة مع قيام الحكومة بمنع إستيراد العديد من المنتجات التي تنتجها الجزائر. وتراجع القدرة الشرائية سببه أيضاً الأزمة الصحية التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية بمصاريف اللقاحات الطبية، وقد لجأت الحكومة إلى سد العجز من خلال سن ضرائب جديدة على المنتجات المحلية ما أدى إلى رفع أسعارها في المقابل.

كان من المفترض أن تبني تلك الإصلاحات إقتصاداً قوياً يتكيف مع طبيعة الأزمات الوطنية والدولية، لكن مع هذه المؤشرات المسجلة نلاحظ عكس ذلك. فبالرغم من كميات الأموال التي ضُخَّت بغية تحقيق التوازن الإقتصادي في الفترة 2000-2022، إلا أن هناك عوامل أدت إلى فشل تلك الإصلاحات من بينها تلك التي أشار إليها مجلس المحاسبة في أكثر من تقرير، والتي تفيد بسوء تسيير وإستغلال موارد الدولة والجماعات المحلية معاً. في الأخير وفي ظل تلك المؤشرات السلبية، على الدولة أن تفكر في حلول بديلة أهمها:

- فتح المجال للإستثمارات المحلية والأجنبية مع التقليل من نسب الضرائب والرسوم الجمركية.
- رفع القيود على الإستثمار في مجال المنتجات الغذائية بغية تحقيق الأمن الغذائي وتحسين القدرة الشرائية.
- فرض الرقابة الصارمة على تدفق الأموال من الإدارة المركزية إلى المحلية.
- في ظل المقومات الطبيعية والجغرافية، يجب فتح المجال للإستثمارات السياحية...إلخ.

مراجع المحاضرة:

1. عمير حمة، النفقات العامة وأثرها على النمو الإقتصادي في ظل الإصلاحات الإقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، كلية العلوم الإقتصادية، 2018-2019.
2. سعيود زهرة، الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر، مجلة البحوث، العدد 11، جوان 2017.
3. هجرس منصور، واقع الإستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية والقطاعية للتنمية، مجلة العلوم والتكنولوجيا، العدد 43، جوان 2016.
4. عرقوب نبيلة، أثر الإصلاحات الإقتصادية على النمو في الجزائر، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد 02، 2013.
5. بوتيارة عنتر، تقييم أثر الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر على قطاعات الإقتصاد الحقيقي للفترة 1990-2012، مجلة دراسات الإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، أكتوبر 2008.

6. موقع مجلس المحاسبة: www.ccomptes.dz

7. موقع الجريدة الرسمية: www.joradp.dz